

مبررات اللجوء إلى التمويل الدولي

يعد اختلال هيكل الموارد عاملاً أساسياً في اللجوء إلى التمويل الخارجي لكونه يعكس اختلال هيكل الإنتاج والتراكم، وهذا يظهر بصورة انخفاض في مستوى عرض السلع والخدمات في الاقتصاد عن مستوى الطلب المحلي ومن ثم يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويتطلب المسار السليم لعملية التنمية الاقتصادية وجود نوع من المواءمة النسبية بين الموارد واستخداماتها، حتى لا تكون ندرة الموارد سبباً في حدوث اختناقات متعددة في الاقتصاد كإنخفاض معدل نمو الناتج المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الاستثمار أو زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي نتيجة لندرة الموارد الأجنبية.. الخ. ومن المعلوم أن البلدان النامية تتسم باختلال هيكل الموارد الاقتصادية يتمحور بصورة رئيسة حول ثلاث فجوات هي: فجوة الموارد الداخلية المتمثلة بالفجوة بين الادخار والاستثمار وفجوة الموارد الخارجية المتمثلة بالفجوة بين الصادرات والاستيرادات وفجوة الموازنة العامة المتمثلة بالفجوة بين الإيرادات والنفقات، وهذه الفجوات المذكورة هي التي مدعاة للاستعانة إلى التمويل الدولي.

1- الفجوة بين الاستثمار والادخار (فجوة الموارد الداخلية):

تعتبر الفجوة بين الاستثمار والادخار عن فجوة الموارد الداخلية التي تعكس مظهر الاختلال الداخلي، إذ أن هذه الفجوة تشير إلى قصور الادخارات الوطنية عن تغطية الاستثمارات الوطنية المطلوبة، فحجم الادخارات واسلوب توظيفها هو الذي سيحدد تكوين راس المال لأن الامكانيات المتاحة لتكوين الادخارات الوطنية تتفاوت من بلد إلى آخر تبعاً لما يمتلكه كل بلد من موارد طبيعية، فضلاً عن طبيعة السلوك الادخاري الذي يتباين هو الآخر بين البلدان، وعليه إذا لم يستطع GDP عن توفير دخل كافٍ لتمويل الاستهلاك وتكوين مدخرات كافية للاستثمار المطلوب تظهر هذه الفجوة والتي تنعكس على شكل عجز، وعموماً